

من المديرية العامة للدراسات والتشريع الجبائي إلى

الموضوع : حول المآل الجبائي لمستحقات دفعت بعنوان عقد تأمين جماعي للتقاعد.
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 04 نوفمبر 2015

لقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه طلبكم معرفة هل يمكن تمكين المنخرطين في عقد تأمين جماعي للتقاعد من المبالغ المستحقة بمناسبة إحالتهم على التقاعد دون مطالبتهم بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية مبينين أن:

- عقد التأمين الجماعي مكتتب قبل غرة جانفي 2014 ويضمن تقاعدا تكميليا للمنخرطين ولا يضمن أي تعهدات على كاهل المشغل.
- المشغل تحمل بصفة فردية كامل أقساط التأمين المدفوعة قبل سنة 2013 وتم بعد ذلك إبرام ملحق للعقد تم بمقتضاه التنقيص على مساهمة المنخرطين في تمويل العقد بنسبة 10%.
- الأجراء المحالين على التقاعد انخرطوا في العقد قبل غرة جانفي 2014 ولم يتمكنوا من تحصيل المدة الدنيا للانخراط الفعلي المحدد بعشرة سنوات.

جوابا يشرفني إعلامكم أن عقود التأمين الجماعي على الحياة المبرمة قبل غرة جانفي 2014 والتي لا تتضمن مساهمة الأجير في المساهمات المدفوعة إلى مؤسسات التأمين لا تخول الانتفاع بأي امتياز جبائي لا على مستوى المؤجر ولا على مستوى الأجير، حيث تطالب المؤسسات بإدماج كل المبالغ التي دفعتها لحساب أجرائها ضمن قاعدة الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات، كما تخضع المبالغ المذكورة للضريبة على الدخل وللخصم من المورد على مستوى الأجراء باعتبارها أجورا تكميلية.

غير أنه وباعتبار أن الأمر يتعلق بتأمين جماعي بعنوان التقاعد التكميلي فيمكن قبول طرح المبالغ المذكورة على مستوى الشركة كما هو الشأن بالنسبة للمساهمات الإلزامية الاجتماعية مع إخضاعها للضريبة على مستوى المنتفع بها كما هو الشأن بالنسبة لجراءات التقاعد.

أما فيما يتعلق بتساؤلكم حول المنخرطين الذين بلغوا سن التقاعد قبل تحصيل المدة الدنيا للانخراط الفعلي المحدد بـ 10 سنوات فكان بإمكانهم الانتفاع بالامتياز بصرف النظر عن مدة الانخراط باعتبار أن عقود التأمين مبرمة قبل غرة جانفي 2014 إلا أن عدم تضمن العقود لمساهمة الأجراء حال دون ذلك.

والسلام
التصديق العام للبروكات
والقشربيع الجنائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي